الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الثلاثاء

24 **ذو القعدة** 1436 –8 **سبتمبر** 2015

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	7
الانتخابات البلدية	21
حقوق الإنسان فى العالم	27

تضمنت تكوين لجنة المسار السريع ودراسة ما يحال إليها من قضايا "عمل مكة" و "حقوق الإنسان" يوقعان مذكرة لتسهيل حل الخلافات

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 24 ذو القعدة 1436هـ - 8 سبتمبر 2015م
http://sabq.org/IqGgde

سبق- جدة:
وقّعت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بجدة مذكرة تفاهم مع فرع وزارة العمل بمنطقة مكة المكرمة، صباح اليوم، تتضمن تسهيل حصول أصحاب الحقوق على حقوقهم، وحل المشكلات في مواقع العمل، والتعاون والتنسيق بين الجهازين لدراسة الحالات التي تعرض عليهم، والتوجيه العاجل بما يتفقان عليه للجهات المعنية لحل المشكلات .
وتضمنت مذكرة التفاهم التي وقعها عن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بجدة الدكتور عمر زهير حافظ، وعن فرع وزارة العمل بمنطقه مكة المكرمة مديرها العام، عبد الله بن محمد العليان، تكوين لجنة المسار السريع لحل القضايا والحالات التي تعرض عليها لإيجاد الحلول التي تحقق مصلحة العامل ورب العمل في إطار نظام العمل وحقوق الإنسان، كما تدرس مذكرة التفاهم ما يحال إليها من قضايا وحالات تسهل الإجراءات لحلها.
وتأتي مدلولات توقيع المذكرة ضمن أهداف وزارة العمل بالتعاون مع جميع الأطراف المساهمة في حل القضايا العمالية ومن ضمنها الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان.

حقوق الإنسان تستقبل 287 شكوى من متضرري الأحوال المدنية

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 24 ذو القعدة 1436هـ - 8 سبتمبر 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=234873&CategoryID=5

جدة: نجلاء الحربي
كشف مصدر مطلع في جمعية حقوق الإنسان لـ"الوطن"، أن الجمعية تعاني كثرة ورود قضايا الأحوال المدنية، والتي تواجه بطئا في إيجاد حلول لها داخل فروع مكاتب الأحوال، موضحا أن عدد قضايا المتعلقة بالأحوال المدنية التي وردت إلى الجمعية خلال عامين تبلغ نحو 287 قضية. وأضاف أن طول مدة الإجراءات احتل المرتبة الأولى من ناحية عدد قضايا الأحوال المدنية الواردة إلى فروع الجمعية بواقع 102 قضية خلال عامين، وكذلك نقص كفاءات موظفي الأحوال المدنية في بعض الفروع، وذلك لعدم معرفتهم بالطرق الصحيحة للتعامل مع الأشخاص الذين بلا هوية، إذ بلغ عدد من كانوا بلا هوية 200 حالة خلال العام الماضي، ثم تلتها قضايا طلب استرداد الجنسية.
إجراءات طويلة
وقال المصدر: تنوعت القضايا بين أشخاص لا يحملون أوراقا ثبوتية وآخرين لديهم إثبات، لكن غير مسجلين في هوية أولياء أمورهم حتى تقدموا بالعمر دون إضافة، مشيرا إلى أن الإجراءات داخل مكاتب الأحوال تستغرق فترة زمنية

طويلة، كي يتم إضافتهم بدءا برفع الأسماء حسب الأنظمة والقوانين إلى وكالة وزارة الأحوال المدنية، إذ يستغرق إنهاؤها من الوكالة أكثر من عامين.
وأضاف المصدر، إن التأخير في إنهاء إجراءات الأشخاص الذين لا يحملون هوية ومن لديهم إثبات وتم تأخير إجراءات إضافتهم إلى هوية أولياء أمورهم، سيؤثر سلبا على مستقبل كثير منهم، موضحا أن السجل المدني حاليا مرتبط به كل المصالح سواء التعليم والعلاج والحصول على الخدمات من الدولة أو السفر وفتح الحسابات البنكية.
حرمان من الحقوق
كما أكد أنه في حال عدم توافر ذلك لصاحب الشأن، سواء كان مقطوعا بهويته أو بلا هوية، فيترتب على ذلك حرمانه من كل الحقوق، كاشفا عن أن هناك حالات وردت إلى الجمعية لأبناء بلا هوية من أمهات مقيمات وآباء مواطنين يحملون أوراقا ثبوتية مزورة، وتم كشف عن ذلك حينما تُوفي آباؤهم، وأرادت الزوجات تسجيل الأبناء في هوية الأزواج، إذ اتضح أن هوية الأزواج مزورة ما جعل كثيرا من تلك الحالات تبقى دون إيجاد حلول لها، وأصبحوا يقيمون دون معرفة مصيرهم.

قال: هذا موقفنا من المطالبات الأجنبية بإيقاف تنفيذ أحكام الإعدام في السعودية

"القحطاني" لـ"سبق": سجون المباحث "فندقية".. واكتظاظ المساجين و"الأشخاص بلا وثائق" مشكلتان بارزتان

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 24 ذو القعدة 1436هـ - 8 سبتمبر 2015م
http://sabq.org/MmDE0b

يقول الدكتور مفلح القحطاني، رئيس الجمعية الوطنية السعودية لحقوق الإنسان: إن جولات أعضاء الجمعية على السجون السعودية رَصَدت بعض الملاحظات السلبية المتمثلة في اكتظاظ المساجين داخل السجون، ووجود بعض السجناء الذين انتهت محكوميتاهم ولم يتم الإفراج عنهم لأسباب تعود لعدم تعاون سفارات بلادهم، وتأخر البت في بعض القضايا؛ برغم اهتمام المسؤولين في وزارة الداخلية؛ مشيراً في حواره مع "سبق" إلى أهمية التعجيل بحسم ملف الأشخاص الذين لا يحملون وثائق رسمية؛ حتى لا تتفاقم المشكلة أكثر؛ موضحاً حرص الجمعية على نشر ثقافة الانتخابات، ومشاركة المواطنين في صناعة القرار، ومشاركتها في مراقبة الانتخابات البلدية الحالية لضمان نزاهتها، وسيرها وفق المعايير الدولية؛ مؤكداً موقف الجمعية بشأن مناداة بعض المنظمات الحقوقية الدولية بإيقاف تنفيذ الإعدام في السعودية، وأنها عقوبة تستند إلى نصوص شرعية غير قابلة للنقاش؛ مبيناً أن انقطاع خدمتي المياه والكهرباء في الصيف الحار يُعَدّ مخالفة وقصوراً في حقوق المواطنين يوجب المحاسبة.
وتناول الحوار شؤون حقوق الإنسان في السعودية، والعبارات العنصرية في الملاعب الرياضية، والتحرش بالفتيات، والعنف الأسرى، وأبرز الشكاوى التي تَرِد للجمعية؛ فإلى تفاصيل الحوار..
** هل للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان دور في متابعة سير الانتخابات البلدية الحالية لضمان حقوق المواطن الناخب والمنتخب؟
نعم هناك دور للجمعية في هذا المجال، وهي حريصة على نشر ثقافة الانتخابات ومشاركة المواطنين في صناعة القرار، والجمعية سعيدة بدعم الدولة لهذه الانتخابات وستشارك الجمعية في مراقبتها لضمان نزاهتها وسيرها؛ وفق المعايير الدولية المتبعة في هذا الشأن، وقد بدأت في رصد آليات عملها منذ بدء قيد الناخبين، وما تم رصده حتى الآن كان في معظمه إيجابياً.

** كثُر حديث المجتمع حول حادثة التحرش بالفتيات التي حصلت في كورنيش جدة منذ فترة؛ فهل ترون أن تزايد مثل هذه الحالات يتطلب سَنّ قانون صارم لمكافحة التحرش؟

التحرش من السلوكيات الغريبة على مجتمعنا، وهو خروج على القواعد الشرعية، والقيم والأعراف الاجتماعية السائدة، وقواعد التعزير في الشريعة الإسلامية تسمح بمعاقبة مرتكبه والمتسبب فيه؛ ولكن إذا أصبح مثل هذا الأمر ظاهرة، وهو ليس كذلك في مجتمعنا حالياً ولله الحمد؛ فقد يتطلب الأمر دراسة إيجاد سَنّ نظام للحدّ من هذه الحوادث.

** ما هي أبرز حقوق الإنسان السعودي التي تدافعون عنها؟

يأتي في المقدمة الحق في الحياة، وما يرتبط به من حقوق أخرى؛ فالحق في التعليم، والحق في الصحة، والحق في العمل، والحق في الحصول على محاكمة عادلة، والحق في السكن، والحق في الجنسية، والحق في العيش الكريم، وغير ذلك من الحقوق من الأمور التي تهتم بها الجمعية، وتعمل على ضمانها للحالات التي ترِد إليها أو يتم رصدها بالتنسيق مع الجهات الحكومية ذات العلاقة.

** من خلال جولاتكم على السجون السعودية، ما هي أهم ملاحظاتكم السلبية عليها؟

لعل الاكتظاظ هو أبرز تلك السلبيات، ووجود بعض الأشخاص الذين انتهت محكوميتاهم ولم يتم الإفراج عنهم لأسباب تعود لعدم تعاون سفارات بلادهم، وتأخر البت في قضايا البعض أمام الجهات القضائية أو جهات الادعاء أو التحقيق؛ ولكن مع اهتمام المسؤولين في وزارة الداخلية -وفي مقدمتهم سمو ولي العهد وزير الداخلية الأمير محمد بن نايف- بهذا الموضوع أصبح هناك تحسن ملحوظ، وتمّت توسعة بعض الإصلاحيات ونأمل من المسؤولين المباشرين لهذه الإصلاحيات متابعة هذه الجهود، كما نتمنى من وزارة المالية المساعدة في تخصيص المبالغ اللازمة لدعم تطوير الإصلاحيات في المملكة، وتمكينها من القيام برسالتها في إصلاح السجناء وإعادتهم أعضاء صالحين في مجتمعهم.

** الهتافات العنصرية في بعض ملاعبنا الرياضية ضد الفِرَق واللاعبين، هل تدخل ضمن مخالفات حقوق الإنسان؟

العبارات العنصرية داخل أو خارج الملاعب هي -بلا شك- ضد مبادئ حقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية، وفي المواثيق الدولية على حد سواء؛ حيث يعتبر الناس سواسية بدون النظر إلى الجنس أو اللون أو العرق.. ومما يؤسف له أننا نسمع مثل هذه العبارات المقيتة في مجتمعنا.

** الإساءات عبر مواقع التواصل الاجتماعي، هل تُعَدّ ممارسات ضد حقوق الإنسان وتوجب العقوبة على مَن يقوم بها؟

بالتأكيد كل ممارسة فيها تعدٍّ على كرامة الإنسان، وعلى حريته؛ تَعَدٍّ من قبيل انتهاك حق الإنسان وديننا الحنيف كرّم الإنسان، ونحن مأمورون بذلك، ومثل هذه الممارسات قد تُعَرّض فاعلها أو مرتكبها للعقوبة، ونظام مكافحة جرائم المعلوماتية يتضمن بعض العقوبات التي يمكن تطبيقها على بعض هذه الحالات عندما تتوفر شروط معينة.

** انقطاع الكهرباء والمياه في أشهر الصيف الحارة في بعض المناطق، إلى أي مدى يُعَدّ مخالفة لحقوق المواطن؟

يُفترض أن تهتم القطاعات الخدَمية بتوفير الخدمات للموطنين والمقيمين على أكمل وجه، وأن يتم أخذ الاحتياطات اللازمة في مواجهة الظروف المستجدة؛ ولذلك فإن هذه الجهات ترتكب قصوراً في حقوق الموطنين عندما لا تتخذ هذه الإجراءات، ويزداد الأمر خطورة عندما يتكرر نفس الخطأ أو التقصير بدون محاسبة أو تقصٍّ وضمان عدم تكراره.

** كثيرون يرون أن هناك تناقضاً في مطالبة الجمعية لـ"نزاهة" بعدم التشهير بالفاسدين إلا بحكم قضائي؛ برغم إثبات جرمهم؟

الجُرم لا يثبت إلا بعد صدور الحكم القضائي بحق مرتكبه، أما ما قبل ذلك فهو اتهام حتى ولو كان هناك دلائل على صحته؛ ولذلك فالجمعية ترى أن التشهير عقوبة يلزم لتطبيقها نص شرعي أو نظامي أو حكم قضائي، وهو ما عليه العمل أمام القضاء السعودي.

** ما هي أبرز الشكاوى الحقوقية في المجتمع السعودي التي تَرِد للجمعية؟

هناك العديد من أنواع القضايا التي ترِد إلى الجمعية؛ ومنها قضايا السجناء وقضايا الأشخاص بدون هوية، وقضايا الأحوال الشخصية، والقضايا العمالية، وقضايا الأحوال المدنية، والعنف الأسري، والعنف ضد الطفل، والقضايا الإدارية والقضائية وغيرها.

** عنف الزوجات ضد الأزواج، هل أصبح ظاهرة أم مجرد حالات متفرقة؟

عُنف الزوجات ضد الأزواج، ما زال حالات فردية؛ ولكن يبدو أن العنف اللفظي تتفوق فيه النساء، والعنف الجسدي يتفوق فيه الرجال!!

** طالبتَ في إحدى تصريحاتك الإعلامية بعدم تضخيم سلبيات حقوق الإنسان. هلا أوضحت أكثر؟

المقصود بذلك أن هناك بعض التقارير الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان في المملكة والتي تصدر من بعض الدول والمنظمات الدولية تضخّم بعض الحالات الفردية لدينا، وتُصَوّرها على أنها سياسة ممنهجة، أو أنها تعكس الواقع الحقيقي لهذا الحق أو ذاك؛ في حين أن الحقيقة غير ذلك.

** ذكرتَ أن سجون المباحث العامة تُقارب خدماتها الخدمات الفندقية، ماذا تقصد بذلك؟

عندما زرنا هذه السجون على مستوى السعودية، لاحظنا ذلك على أرض الواقع؛ فقد عملت الجهات المختصة في وزارة الداخلية -وبتوجيه من سمو ولي العهد وزير الداخلية- جهوداً مشكورة في هذا المجال؛ أما فيما يتعلق بموضوع البت في قضايا نزلائها؛ فهي من اختصاص جهات التحقيق والادعاء والقضاء.

** كيف ترون حل مشكلة "الأشخاص الذين لا يحملون وثائق ثبوتية" في السعودية؟

مشكلة الأشخاص الذين لا يحملون أوراقاً ثبوتية مشكلة مؤلمة، وتحتاج إلى حلول سريعة لأن الأشخاص الذين يعانون منها محرومون من أغلب حقوقهم في العمل، والعلاج، والتنقل، والتعليم، وتوثيق زواجهم، وإثبات وفياتهم، ولسنا راضين عن الإجراءات المتبعة في هذا الشأن؛ فالأعداد تزيد يوماً بعد يوم بسبب الإنجاب، وما كان سيحل لعدد خمسمائة شخص قبل عشر سنوات، أصبح يتطلب حله لعدد ألف وخمسمائة شخص على الأقل في الوقت الحالي، وهناك بُطء شديد في إيجاد الحلول؛ برغم ملاحظتنا وجود أوامر سامية وتوجيهات من سمو ولي العهد وزير الداخلية لحل قضايا بعض هذه الفئات أو بعض أفرادها؛ ولكن حتى الآن لم يتم حلها، والجمعية تعاني من مراجعة هؤلاء الأشخاص لها باستمرار على أمل إيجاد حلول لهم، ولا ينبغي أن يؤثر قيام البعض منهم بتزوير بعض أوراقهم أو تقديم بعض المعلومات غير الصحيحة لظروف معينة، على أن يعمم ذلك على الجميع وأن نُفَرّق بين مَن ثبت بالدليل الملموس الواضح الذي يمكن أن نوجهه به ونلزم بلده باستقباله عند ترحيله إليه، وبين أولئك الذين لم يثبت انتماؤهم لأي بلد؛ بل لديهم ما يؤكد سعوديتهم، ولا يزال مشايخ قبائلهم السعوديين يشهدون بسعوديتهم؛ لذا لا بد من حل عاجل لمشكلتهم كي لا تتفاقم مع الوقت وتزداد أعدادهم ويصعب السيطرة على المشكلة حينئذ، كما حدث في بعض الدول المجاورة.

فلا بد من وضع آلية عاجلة لحل أوضاعهم تسمح بتقليل أعدادهم مع مرور الزمن وليس زيادتها.

** هل لديكم شكاوى بخصوص تأخر المحاكم في البت في القضايا، والتغيب عن الجلسات.. إلخ؟

نعم تَردُنا شكاوى بهذا الخصوص؛ ولكن مع التطوير في الجهاز القضائي ووجود قضاء التنفيذ انخفضت مثل تلك القضايا، وإن كان يردنا بين الحين والآخر مثل هذه القضايا؛ وخاصة المتعلقة بقضايا الأحوال الشخصية.

** قضايا مماطلة الزوج والأب في إعطاء عائلته حقوقها أو دفع النفقة وغيرها.. كيف يمكن التعامل معها؟

الغريب أننا نجد بعض الآباء يرفض الإنفاق على أبنائه أو السماح لهم بمقابلة والدتهم أو زيارتها بعدما يحدث الطلاق بينهما، في مخالفة صريحة لما تنص عليه القواعد الشرعية والأنظمة السارية؛ ولذلك فإننا نامل أن يستمر التقدم الحاصل بخصوص هذه القضايا أمام الجهات القضائية، ومع وجود نظام التنفيذ من أجل إلزام الآباء بالقيام بواجباتهم تجاه أبنائهم في مثل هذه الحالات بشكل سريع، وعندما ترد مثل هذه الحالات للجمعية يتم التواصل مع أطرافها.. وفي حالة تعنّت بعضهم يتم اتخاذ الإجراءات النظامية بالتنسيق مع الجهات المختصة في مثل هذه الحالات؛ من أجل إلزامهم بالقيام بواجباتهم تجاه أبنائهم أو أسرهم.

** ما هي طبيعة العلاقة الحالية بين جمعية حقوق الإنسان وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؟

هناك تعاون، والجمعية حريصة على أن يلتزم الجميع بالأنظمة والتعليمات التي تخدم المصلحة العامة، ولا شك أن الهيئة والجمعية حريصتان على ألا يُظلم أحد.

** هل تتابعون ملف السجناء السعوديين في الخارج؟

نعم هناك متابعة لملفات السعوديين في الخارج وتواصل مع الجهات ذات العلاقة بشأنهم.

** ما هو موقف الجمعية بشأن مناداة بعض المنظمات الحقوقية الدولية بإيقاف تنفيذ عقوبة الإعدام في السعودية؟

موقف الجمعية واضح، ويتم تبليغه إلى المنظمات وممثلي الدول الذين يزورون أو تلتقي بهم الجمعية بخصوص هذا الموضوع، وهو أن عقوبة الإعدام في المملكة تستند إلى نصوص شرعية غير قابلة للنقاش، وهذه العقوبة في المملكة مقصورة على الجرائم الكبيرة، وهو ما تسمح به الاستثناءات في الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بحقوق الإنسان.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

دراسة:تزايد العمالة الأجنبية ونظام الكفيل يخلان بالأمن

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 24 ذو القعدة 1436هـ - 8 سبتمبر 2015م
http://alhayat.com/Articles/11033244

الرياض – هليل البقمي
حذرت دراسة علمية من أن تزايد أعداد العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون الخليجي يؤدي إلى «خلل» في التركيبة السكانية في هذه الدول، منبهة إلى أن التدفق «العشوائي» للوافدين يؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة، وينتج منه اختلال في الاستقرار الأمني في المجتمع الخليجي، مطالبة بإلغاء نظام الكفيل أو التقليل منه، وإحلال العمالة العربية محل الأجانب.
وأشارت الدراسة التي أصدرها مركز الدراسات والبحوث في كلية الملك فهد الأمنية (حصلت «الحياة» على نسخة منها) إلى أن ارتفاع أعداد العمالة الوافدة في دول الخليج قد يؤدي إلى نزاعات داخل هذه الدول وبين سكانها، ويؤثر في الهوية الوطنية للمجتمعات ويفقدها قيمتها.
واعتبرت الدراسة الصادرة في العام 2014 وأجراها الباحث أحمد بن مبارك، أن «تهميش المجتمعات الخليجية للعمالة الوافدة وإقصاءها اجتماعياً يُعد وقوداً للاضطرابات الأمنية بدول المجلس». وأوضحت أن من «الأسباب المؤدية إلى مخاطر أمنية بسبب تزايد أعداد العمالة الوافدة في الدول الخليجية، ضعف انسجامها مع المجتمعات جراء العزلة والاغتراب، وقيام بعض مواطني الدول الخليجية بممارسات تعسفية في حق العمالة»، كاشفة أن «غالبية الجرائم المسجلة على الوافدين ترتبط بتحقيق مصالح مادية». وقالت الدارسة: «إن نظام الكفيل المعمول به في الدول الخليجية ينتج منه استغلال لظروف هذه العمالة، وبالتالي يكون رد الفعل الإجرامي منهم»، لافتة إلى أن «غياب ضوابط الاستقدام أدى إلى تزايد الخطورة على الأمن الوطني لدول الخليج»، مشددة على ضرورة مواكبة الجهاز الأمني في هذه الدول لمستجدات ومتغيرات الاستقدام.
ودعت إلى إيجاد حلول لظاهرة العمالة الوافدة في الدول الخليجية، «وفق أسلوب علمي رصين»، مشددة على أهمية توافر البيانات الإحصائية الدقيقة، وتبني معايير واضحة للتعامل معها، بعيداً عن الحلول التقليدية السائدة.
وطرحت الدراسة حلولاً للتعامل مع تزايد العمالة الوافدة منها «الاستغناء عنهم بشكل فوري مهما كانت النتائج، أو تقليل أعدادها، وإحلال جنسيات عربية بديلاً عن الجنسيات الأجنبية الأخرى.«
وطالبت بتبني دول مجلس التعاون لاستراتيجية إقليمية للخروج من أزمة التخبطات العشوائية في استقدام العمالة الأجنبية، وتوعية المواطنين بالتعامل الموضوعي معهم لتخفيف معاناتهم في التهميش ودمجهم مع المجتمع.
وأكّدت الدراسة أهمية إلغاء نظام الكفيل أو التقليل منه، معتبرة أنه سبب رئيس لكثافة هذه العمالة، وطالبت بمراجعة سياسات التوطين والسياسات التنموية للمجتمعات الخليجية في ظل اعتمادها الكلي على العمالة الوافدة، واستبدالها وفق استراتيجية مدروسة وبعيدة المدى.

د. السماحي: نواجه تحديات لكسب ثقة المجتمع.. امنحونا الوقت

ورشة لتعزيز التواصل بين جمعية حماية المستهلك ونشطاء مواقع التواصل الاجتماعي

مصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 24 ذو القعدة 1436هـ - 8 سبتمبر 2015م

http://www.alriyadh.com/1080647

الرياض نوال الجبر

أوضح رئيس المجلس التنفيذي لجمعية حماية المستهلك الدكتور سليمان بن عمر السماحي أن الجمعية تسعى لتعزيز الشراكة مع المجتمع والمتطوعين في مجال توعية المستهلك، مشيرا إلى أن الجمعية يواجهها تحد كبير لكسب ثقة المجتمع، داعيا الجميع للتعاون معها لتحقيق أهدافها. جاء ذلك خلال انطلاق ورشة العمل التي نظمتها الجمعية بعنوان "تعزيز التواصل مع المهتمين بحماية المستهلك في منصات الإعلام الاجتماعي" بمدينة الرياض، مضيفا أن المجلس الحالي يعد جديدا حيث تم تشكيله قبل بضعة أشهر بقرار من وزير التجارة، ويحتاج المجلس لمنحه الوقت الكافي لتقديم برامج نوعية، خصوصا في ظل التحديات التي مرت بها الجمعية سابقا. من جهته أكد عضو المجلس التنفيذي أ. عبدالعزيز الخضيري في محاضرة تعريفية بالجمعية بأنها تهدف إلى العناية بشؤون المستهلك ورعاية مصالحه والمحافظة على حقوقه والدفاع عنها، وتبني قضاياه لدى الجهات العامة والخاصة، وحمايته من جميع أنواع الغش والتقليد والاحتيال والخداع والتدليس في جميع السلع والخدمات والمبالغة في رفع أسعارهما، ونشر الوعي الاستهلاكي لدى المستهلك، وتبصيره بسبل ترشيد الاستهلاك.

وأضاف الخضيري أن هناك العديد من التعديلات الإيجابية التي أُدخلت على التنظيم، بناء على قرار مجلس الوزراء الذي صدر مؤخرا حيال ذلك، ومن ذلك أن تكون للجمعية أمانة عامة تتولى أعمال الجمعية وتنفيذ برامجها وأنشطتها، ويرأسها أمين عام يعينه المجلس، ليكون المسؤول التنفيذي عن إدارة الجمعية، وهي خطوة نوعية ستسهم بمشيئة الله في تجويد العمل بالجمعية وتحسين مخرجاتها.

بعد ذلك بدأت فعاليات الورشة بمشاركة عدد من النشطاء والمتطوعين المعنيين بتوعية المستهلك في منصات الإعلام الاجتماعي، وأدار الورشة أمين عام الجمعية والمتحدث الرسمي لها د. عبدالرحمن يحيى القحطاني، حيث أشار الى أن الورشة تهدف إلى تعزيز التواصل بين الجمعية والنشطاء في مجال توعية المستهلك وتعريفه بحقوقه، وفتح قنوات تواصل معهم وتبادل الآراء والمقترحات، والتعرف على مكامن الفرص المشتركة لتعزيز توعية المستهلك وتمكينه في المجتمع.

وأوضح أن جلسة النقاش الأولى استعرضت دور القائمين على منصات التواصل الاجتماعي في تعزيز دور الجمعية، في حين أن جلسة النقاش الثانية استعرضت ما يمكن أن تقدمه الجمعية من دور للنشطاء لتفعيل قدراتهم في توعية المستهلك.

وعن أبرز التوصيات التي خرجت بها الورشة قال الدكتور القحطاني "إن من أبرز هذه التوصيات تمثل في دعوة الجمعية للإسهام في بناء القدرات وتطوير مهارات القائمين على منصات الإعلام الاجتماعي بكيفية توعية المستهلك بطرق علمية مدروسة، وكيفية إدارة المحتوى في تلك المنصات، وذلك من خلال ورش العمل والدورات التدريبية. كما شملت أبرز التوصيات أهمية العمل على تبني مبادرات مشتركة والتعريف بدور الجمعية وأهدافها واستراتيجيتها، وتحفيز العمل التطوعي في جوانب توعية المستهلك بالشراكة مع الجمعية.

مطالبة بإعادة استقدام العمالة المنزلية لوزارة الداخلية «لفشل العمل»

شوريّون ينتقدون انحياز اتفاقيات توظيف العمالة ويطالبون بالعدالة وحفظ الحقوق

مصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 24 ذو القعدة 1436هـ - 8 سبتمبر 2015م

http://www.alriyadh.com/1080556

الرياض - عبدالسلام محمد البلوي
انتقد أعضاء شورى أداء وزارة العمل في ملف استقدام العمالة المنزلية إلى المملكة ، وطالب محمود البديوي بإعادة هذا الملف إلى مكاتب استقدام وزارة الداخلية لفشل العمل في إدارته، حيث ان الداخلية هي الأكفأ في هذا الجانب، مشيراً إلى انه لم تأت مشاكل العمالة والاستقدام الا بعد ان استلمتها وزارة العمل، وأكد عدد من الأعضاء في مداخلاتهم على تقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن مشروع اتفاق بين وزارة العمل في المملكة وجمهورية
إقرار ملاءمة دراسة مقترح لنظام هيئة الأمومة والطفولة وتأجيل نوط مكافحة الإرهاب
فيتنام الاشتراكية في مجال توظيف العمالة المنزلية، أكدوا على ضرورة أن تعمل وزارة العمل على حفظ حقوق المواطنين وتجويد بنود الاتفاقيات بما يحقق العدالة لطرفي العقد وأن لا تنحاز الوزارة لطرف العمالة ضد المواطنين، وانتقد العضو سلطان السلطان غياب الإحصاءات التي توضح عدد العمالة المنزلية في المملكة، مشيراً إلى أن الجهات ذات العلاقة مطالبة بمعالجة تفاوت الأرقام بين الجهات الحكومية والأهلية والأجنبية، وأشار العضو علي الوزرة إلى أن بعض بنود الاتفاقية التي تؤكد على مسلمات لا خلاف عليها؛ تسهم في ترسيخ الصورة الذهنية السلبية عن رب العمل السعودي، مطالباً الوزارة بمراجعة الاتفاقية بما يؤكد على حقوق رب العمل كما هو حال العامل.
]وطالبت لجنة الإدارة في توصيتها على تقرير الاتفاقية بين المملكة وفيتنام بتعديل الفقرة السابعة من المادة الرابعة لتكون بالنص الآتي: (العمل باتجاه تعزيز علاقة منسجمة بين صاحب العمل وعامل الخدمة المنزلية يكون أساسها الاحترام المتبادل بينهما وعدم إساءة أحدهما للآخر بأي شكل من الأشكال)، كما دعت إلى تعديل الفقرة الثانية من المادة الخامسة من مشروع الاتفاق بما يؤكد على صاحب العمل بتزويد العامل بالسكن الصحي والطعام والشراب المناسب، كما دعت اللجنة لتحديد نوع التأمين في الفقرة السادسة من المادة الخامسة وإعادة صياغتها مع تضمينها عبارة (بما يكفل حقوق صاحب العمل والعامل المنزلي)، وفي نهاية المناقشة وافق المجلس على منح اللجنة مزيداً من الوقت لدراسة ما طرحه الأعضاء من آراء ومقترحات والعودة بوجهة نظرها إلى المجلس في جلسة مقبلة.
من ناحية أخرى وافق مجلس الشورى خلال جلسته التاسعة والأربعين التي عقدها أمس الاثنين برئاسة عبدالله آل الشيخ رئيس المجلس على ملاءمة دراسة مقترح مشروع "نظام هيئة الأمومة والطفولة" المقدم من عدد من أعضاء المجلس، واشتمل على اثنتي عشرة مادة تعالج عدم وجود إستراتيجية وطنية للأمومة والطفولة، وتعدد الجهات المعنية بشؤون الأمومة والطفولة وتشتتها، وعدم وجود مظلة وطنية مستقلة تلبي احتياجاتها وتراقب الخدمات المكفولة لهما في نظام الحكم الأساسي.
]وأقر المجلس الخطة الوطنية الخمسية الثانية للاتصالات وتقنية المعلومات وشدد على أن تستخدم وزارة الاتصالات كل الآليات التي تضمن تنفيذ الخطة حتى تحقق أهدافها بصورة كاملة.
وفي شأن آخر طالب الشورى وكالة الأنباء السعودية بأن تضع خطة إستراتيجية واضحة تحدد رؤيتها ورسالتها وأهدافها بما يبرز مكانة المملكة وهويتها ودور الوكالة، كما دعاها إلى تطوير أدائها في صناعة الخبر والتقرير وصياغتهما، واعتماد برنامج تدريبي للعاملين في الوكالة يضمن ويحقق تجويد العمل الإعلامي شكلاً ومضموناً، وأن تهتم بالدراسات والبحوث التي تسهم في تطوير أداء الوكالة وفي تحقيقها لمهامها المرسومة لها.
وبطلب من اللجنة الأمنية وافق المجلس يوم أمس على سحب بند تقرير مقترح إضافة بند جديد للمادة (الثانية) من نظام الأنواط العسكرية والمقدم من عضو المجلس علي التميمي لمنح نواط مكافحة الإرهاب للعسكريين والمدنيين في القطاعات العسكرية والعاملين معهم، لمناقشته في جلس لاحقا حيث أوضحت اللجنة ورود بعض المستجدات المهمة في دراستها للمقترح.

العيادات السعودية تقدم الرعاية الصحية لـ2006 لاجئين سوريين في الزعتري

مصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 24 ذو القعدة 1436هـ - 8 سبتمبر 2015م
http://www.alriyadh.com/1080557

عمّان - واس
ستقبلت العيادات التخصصية السعودية 2006 حالات مرضية متنوعة من الأشقاء السوريين المقيمين في مخيم الزعتري، وذلك في أسبوعها التاسع والثلاثين بعد المئة، حيث تنوعت الحالات التي راجعت العيادات في هذا الأسبوع.
وقال المدير الطبي للعيادات التخصصية السعودية حامد المفعلاني في تصريح له، إن «العيادات وبحمد الله ما زالت مستمرة في عملها الإنساني لتقديم الخدمات العلاجية والطبية للأشقاء السوريين في مخيم الزعتري.«
وأضاف المفعلاني إن «العيادات تعمل دائما على تطوير أدائها الوقائي والعلاجي من خلال إجراء الدراسات الطبية الميدانية في المخيم، وذلك بهدف الرقي بالخدمة الطبية المقدمة للأشقاء اللاجئين.«
من جهته أكد المدير الإقليمي للحملة الوطنية السعودية لنصرة الأشقاء في سوريا، بدر السمحان، أن استمرارية عمل العيادات التخصصية السعودية في تلبية الواجب الديني والإغاثي للأشقاء السوريين لأكثر من عامين ونصف يأتي تأكيداً على معاني الأخوة والترابط بين الشعب السعودي والشعب السوري.
وأضاف السمحان أن :»تميز العيادات التخصصية السعودية عن باقي المراكز العلاجية المنتشرة في مخيمات اللجوء بالأردن وفقاً لدراسات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين ليس بمحض الصدفة، وإنما جاء بعد جهد كبير قامت به الحملة لمساعدة الأشقاء السوريين على أزمتهم التي يمرون بها».

الرياض
www.Alriyadh.com

مناقشة اتفاقية تسليم المتهمين والمحكوم عليهم بين دول الخليج

مصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 24 ذو القعدة 1436هـ - 8 سبتمبر 2015م
http://www.alriyadh.com/1080561

الرياض - مبارك العكاش
ترأس وكيل وزارة العدل المستشار بمكتب الوزير الشيخ يوسف بن عبدالعزيز الفراج وفد وزارة العدل المشارك في أعمال الاجتماع (19) لوكلاء وزارات العدل بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المنعقد بالعاصمة القطرية الدوحة.
وتناول الاجتماع اتفاقية تسليم المتهمين والمحكوم عليهم بين دول المجلس ومقترح الأمانة العامة بدخول الدول الأعضاء كمجموعة لإبرام اتفاقيات تعاون قانوني وقضائي وعدلي مع الدول أو المجموعات الدولية الأخرى وتطوير اتفاقية تنفيذ الأحكام و الإنابات والإعلانات القضائية بدول المجلس.
كما تناول الاجتماع التقرير السنوي حيال ما تم تنفيذه من قرارات المجلس الأعلى ذات العلاقة بالعمل العدلي المشترك ومدى تنفيذها، واجتماع لجنة مسؤولي الإرشاد والتصالح الأسري بدول مجلس التعاون واجتماع لجنة مديري ورؤساء المراكز والمعاهد التدريبية والقانونية والقضائية بدول المجلس.
وتناول المجلس اجتماع اللجنة الفنية المتخصصة لدراسة مشروع النظام الأساسي للهيئة القضائية الاقتصادية ونظام (قانون) نموذجي موحد للإفلاس، ومقترح وزارة العدل بالمملكة بإعداد وتصميم وتنفيذ برامج تدريبية مشتركة بين دول المجلس في المجالين العدلي والقضائي، وإعداد قواعد نموذجية لمكافحة الاتجار بالأشخاص لدول مجلس التعاون، وتقرير اجتماع لجنة مسؤولي إدارات التعاون الدولي والعلاقات الدولية بوزارة العدل بالدول الأعضاء.

الشورى: يُحذّر وزارة العمل من الانحياز للعمالة ضد المواطنين

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 24 ذو القعدة 1436هـ - 8 سبتمبر 2015م
http://www.al-madina.com.sa/node/629441

جابر المالكي - الرياض

حذر عدد من أعضاء مجلس الشورى وزارة العمل من الانحياز للعمالة خلال إبرام اتفاقية استقدام مع أي دولة مصدرة للعمالة، مؤكدين على ضرورة أن مثل هذه الاتفاقيات من حق المواطنين كاملة دون أن يتم الانحياز إلى طرف العمالة على حساب المواطنين.

وطالب أحد الأعضاء بأن يتم إعادة ملف استقدام العمالة والاتفاقيات في هذا الشأن إلى وزارة الداخلية باعتبارها الأكفء في هذا الجانب، لافتاً أن مشكلات العمالة والاستقدام لم تأتي إلا بعد أن استلمت وزارة العمل هذا الملف.

جاء ذلك خلال مناقشة مشروع اتفاق بين وزارة العمل في المملكة العربية السعودية ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية في جمهورية فيتنام الاشتراكية في مجال توظيف العمالة المنزلية.

وأكد عدد من الأعضاء في مداخلاتهم على ضرورة أن تعمل وزارة العمل على حفظ حقوق المواطنين وتجويد بنود الاتفاقيات بما يحقق العدالة لطرفي العقد وألا تنحاز الوزارة لطرف العمالة ضد المواطنين.

وأشار أحد الأعضاء إلى أن بعض بنود الاتفاقية التي تؤكد على مسلمات لا خلاف عليها تسهم في ترسيخ الصورة الذهنية السلبية عن رب العمل السعودي، مطالباً الوزارة بمراجعة الاتفاقية بما يؤكد على حقوق رب العمل كما هو حال العامل.

وانتقد عضو آخر غياب الإحصاءات التي توضح عدد العمالة المنزلية في المملكة، مشيراً إلى أن الجهات ذات العلاقة مطالبة بمعالجة تفاوت الأرقام بين الجهات الحكومية والأهلية والأجنبية.

وفي مداخلة لعضو مجلس الشورى الدكتور سلطان السلطان، أن هناك خللاً كبيراً في موضوع الاتفاقيات للعمالة المنزلية بشكل عام، مشيراً إلى أن بعض سفارات المملكة بالخارج تصدر 50 ألف جواز يومياً، 4.5 مليون عامل فلبيني، 15 مليون أجنبي موجود للعمالة المنزلية في السعودية، وغير مؤهلة، استناداً للأرقام التي أخذها العضو من الخارج حتى الآن لا يوجد قاعدة بيانات تحوي كافة معلومات العمالة المنزلية في الخارج 600 ألف عامل إندونيسي. الاتفاقيات التي أبرمت بحاجة إلى مراجعة لها لحماية الأسرة السعودية.

من جهته قال أحد الأعضاء أن وزارة العمل لم توفر للمواطنين العمالة المنزلية اللازمة على الرغم من إبرام وزارة العمل تسع اتفاقيات مع دول أسيوية وإفريقية لاستقدام العمالة وهناك تعثر ومماطلة وانتظار يستمر لمدة عام ويزيد، وأشار أن تعطل الاستقدام أثر بالسلب على العمالة المنزلية النظامية داخل السعودية، مما تسبب في زيادة هروب العمالة المنزلية رغبة منها بمضاعفة الأجر التي تتقاضاه، مما صاحب ذلك أخطار اقتصادية وأمنية واجتماعية، موجهاً تساؤلات حيال الفائدة من توقيع تلك الاتفاقيات، وعدم تفعيلها، مستشهداً بما حدث مع بنغلاديش وإبرام الطرفين اتفاقية قبل 8 أشهر، ولم يصل إلا نحو 300 عاملة فقط على الوزرة، الاتفاقية ترسخ الصورة الذهنية السلبية التي صورت عن المواطن والعائلة السعودية ولا يقوم بواجبات حقوق الإنسان، وتجاهلت حقوق المواطن وفي حال تسبب العمال في وفاة طرف ثالث فإن الكفيل ملزم بدفع الدية، في أي عرف ذلك.

وفي نهاية المناقشة وافق المجلس على منح اللجنة مزيداً من الوقت لدراسة ما طرحه الأعضاء من آراء ومقترحات والعودة بوجهة نظرها إلى المجلس في جلسة قادمة.

من جهت ثانية أقر مجلس الشورى مبدئياً دراسة مقترح مشروع «نظام هيئة الأمومة والطفولة» المقدم من عدد من أعضاء المجلس واشتمل المقترح على اثنتي عشرة مادة تعالج عدم وجود إستراتيجية وطنية للأمومة والطفولة، وتعدد الجهات المعنية بشؤون الأمومة والطفولة وتشتتها، وعدم وجود مظلة وطنية مستقلة تلبي احتياجاتها وتراقب الخدمات المكفولة لهما في نظام الحكم الأساسي.

وكانت اللجنة قد طالبت في توصيتها بتعديل الفقرة السابعة من المادة الرابعة لتكون بالنص الآتي: (العمل باتجاه تعزيز علاقة منسجمة بين صاحب العمل وعامل الخدمة المنزلية يكون أساسها الاحترام المتبادل بينهما وعدم إساءة أحدهما للآخر بأي شكل من الأشكال)، كما دعت إلى تعديل الفقرة الثانية من المادة الخامسة من مشروع الاتفاق بما يؤكد على صاحب

العمل بتزويد العامل بالسكن الصحي والطعام والشراب المناسب، كما دعت اللجنة لتحديد نوع التأمين في الفقرة السادسة من المادة الخامسة وإعادة صياغتها مع تضمينها عبارة (بما يكفل حقوق صاحب العمل والعامل المنزلي.(
من جهة أخرى قرر المجلس بالأغلبية الموافقة على الخطة الوطنية الخمسية الثانية للاتصالات وتقنية المعلومات.
إلى ذلك طالب المجلس في قرار آخر وكالة الأنباء السعودية بأن تضع خطة إستراتيجية واضحة تحدد رؤيتها ورسالتها وأهدافها بما يبرز مكانة المملكة العربية السعودية وهويتها ودور الوكالة.
كما طالب المجلس الوكالة بتطوير أدائها في صناعة الخبر والتقرير وصياغتهما، واعتماد برنامج تدريبي للعاملين في الوكالة يضمن ويحقق تجويد العمل الإعلامي شكلاً ومضموناً، وأن تهتم بالدراسات والبحوث التي تسهم في تطوير أداء الوكالة وفي تحقيقها لمهامها المرسومة لها.

"المظالم" يعقد ندوة عن محاربة الفساد بالجوف

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 24 ذو القعدة 1436هـ - 8 سبتمبر 2015م
http://www.al-madina.com.sa/node/629385

واس - سكاكا
عَقَدَ ديوانُ المظالم بالتعاون مع هيئة مكافحة الفساد، أمس، ندوةً لموظفي المحكمة الإدارية بسكاكا وعرعر وتبوك بعنوان «دور موظفي ديوان المظالم في حماية النزاهة ومحاربة الفساد» بفندق النزل في مدينة سكاكا.
وتناولت الندوة التي قدمها عدد من أصحاب الفضيلة عددًا من المحاور التي شددت في معظمها على ضرورة التعامل مع النزاهة كمبدأ وقيمة إسلامية وأسلوب حياة، وأهمية حمايتها بجميع الوسائل الممكنة، بمحاربة الفساد بوصفه داءً اجتماعيًا، يهدد الإنجاز، ويوقف مسارات نجاح المجتمعات والأوطان، ويأخذها لطريق مظلم ونهايات وخمية. ونوه الشيخ الدكتور عبدالله البشر والشيخ خالد الدخيل بدور ديوان المظالم وموظفيه في حماية النزاهة ومحاربة الفساد، فيما سلط مدير إدارة متابعة تطبيق الأنظمة المجرمة للفساد بالهيئة يوسف الدويهان الضوء على أعمال هيئة مكافحة الفساد، مستعرضًا جوانب مختلفة من اختصاصاتها وتنظيماتها.
وتأتي هذه الندوة في إطار سعي ديوان المظالم الحثيث لبناء معرفي إداري ومجتمعي وتعاون إيجابي لتحقيق الصالح العام.

بأغلبية 67 صوتا مقابل 52

الشورى يقر دراسة مقترح نظام هيئة الأمومة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 24 ذو القعدة 1436هـ - 8 سبتمبر 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150908/Con20150908795128.htm

سعاد الشمراني (الرياض)

لم تشفع مداخلة عضو مجلس الشورى الدكتورة نورة العدوان، في منع موافقة المجلس على ملاءمة دراسة مقترح مشروع «نظام هيئة الأمومة والطفولة» المقدم من عدد من الأعضاء، لأهمية النظام في حل العديد من المشكلات التي تواجه الأم والطفل، وقد حظي بتأييد أغلبية الأعضاء.

وقالت الدكتورة العدوان «إن اللجنة لم تذكر رأي الأقلية المعارضة لهذا النظام الذي يعارض النظام الأساسي للحكم، وتم تقديمه رغم وجود مقترح إنشاء مجلس أعلى للأسرة.«

واعتبر عدد من الأعضاء أن ما ذكرته الدكتورة نورة العدوان، طعنا في اللجنة خصوصا أنه لم يتم تسجيل رأي للأقلية، كما أن المجلس لم يسبق له مناقشة أي نظام يتعارض مع النظام الأساسي للحكم، وفيما يخص مجلس الأسرة، فإن الشورى وافق على إنشائه برفعه لمجلس الوزراء ومن ثم تحويله لهيئة الخبراء، وحتى الآن لم يصل للشورى رد بخصوصه.

وأيد 67 صوتا مواءمة دراسة النظام مقابل 52 معارضا، بعد مناقشة تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب، واشتمل المقترح على 12 مادة تعالج عدم وجود استراتيجية وطنية للأمومة والطفولة، وتعدد الجهات المعنية بشؤون الأمومة والطفولة وتشتتها، وعدم وجود مظلة وطنية مستقلة تلبي احتياجاتها وتراقب الخدمات المكفولة لهما في نظام الحكم الأساسي.

ورغم تأييد المؤيدين لأهمية إيجاد هيئة للأمومة والطفولة، إلا أن المعارضين رأوا أن النظام أغفل أنظمة موجودة، وأشار في أحد بنوده إلى أن هناك فراغا تنظيميا، وأوضح الدكتور إبراهيم أبو عباة أن اللجنة لم تغفل وجود لجنة وطنية للطفولة ولها مجلس أعلى، بدليل أنها أخذت بعض الأهداف منه لنظام الأمومة والطفولة وحتى بعضها بنفس الصياغة، وأشارت الدكتور موضي الدغيثر إلى وجود كثير من الأنظمة التي تعنى بالأمومة والطفولة ويدعمها قرار مجلس الشورى السابق إنشاء هيئة عليا للأسرة.

ويهدف نظام الأمومة والطفولة لوضع استراتيجية وطنية للطفولة والأمومة، والتنسيق مع الجهات الحكومية والأهلية للتنفيذ الفعلي للسياسات والتشريعات اللازمة، وإنشاء مركز وطني معلوماتي للأمومة والطفولة، وعمل البحوث والدراسات للحصول على المعلومات والبيانات، ودراسة أوضاع الطفولة والأمومة وتحديد احتياجاتها، وتوعية الرأي العام بقضايا الأمومة والطفولة.

وتقدم أعضاء المجلس الدكتورة هيا المنيع، الدكتورة لطيفة الشعلان، الدكتورة حمدة العنزي، الدكتورة ثريا العريض، الدكتورة أمل الشامان، الدكتور عبدالعزيز الشامخ وعبدالعزيز الهدلق، بمقترح لدراسة المشروع وإطلاق استراتيجية وطنية للأمومة والطفولة، بسبب تعدد الجهات المعنية بشؤون الأمومة والطفولة وتشتتها من دون مظلة وطنية مستقلة تراقب خدمات هذه الفئة، وضعف حلقة التواصل ونقل المعرفة بين الباحثين في المملكة وصناع القرار.

وأشار مقدمو المقترح إلى انعدام الأهداف الوطنية للأمومة والطفولة ومؤشراتها، وعجز مخرجات الأبحاث المحلية الخاصة بالأمومة والطفولة عن مواءمة الاحتياجات الوطنية وسياستها لشؤون الأمومة والطفولة، وبينوا أن المقترح يهدف لرعاية الطفولة والأمومة وتوفير الدعم لها، وتعزيز التعاون مع المنظمات الدولية والمؤسسات الإقليمية من أجل تطبيق ميثاق حقوق الطفل العربي وميثاق الأمم المتحدة، ووضع استراتيجية وطنية للطفولة والأمومة والمساهمة في وضع السياسات والتشريعات والخطط اللازمة، والتنسيق والتعاون مع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية لإخراج تلك السياسات والخطط للتنفيذ الفعلي من خلال الجهات المنفذة.

مكافحة الاتجار بالأشخاص: الاجتماعية شريك وتسهل مهامنا

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 24 ذو القعدة 1436هـ - 8 سبتمبر 2015م

http://www.alwatan.com.sa/Discussion/News_Detail.aspx?ArticleID=234904&CategoryID=8

إشارة إلى ما نشر في صحيفة "الوطن" في عددها رقم 5455 بتاريخ 22 / 11 / 1436، حول حجب وزارة الشؤون الاجتماعية معلومات عن المتسولين عن حقوق الإنسان، وأن الوزارة لم تتجاوب مع الهيئة ولم تزودها بالمعلومات والإحصاءات التي طلبتها حول هذه القضية.

عليه أوضح أنه غير صحيح إطلاقا ما ورد على لساني، ولم أجب بأي إجابة تحمل هذه المعلومة أو تشير لها بأي وجه من الأوجه، ووزارة الشؤون الاجتماعية شريك مع الهيئة بشكل مميز وتضع كافة إمكاناتها في خدمة عمل الهيئة، وتسهل أداء اللجنة الدائمة لمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص لتحقيق رسالتها الوطنية.

الأمين العام للجنة الدائمة لمكافحة
جرائم الاتجار بالأشخاص
بدر باجابر

المحرر : 28 يوما من الانتظار دون رد على السؤال

تواصلت مع الأمين العام للجنة الدائمة لمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص بدر باجابر بداية من تاريخ 9 أغسطس الماضي لطلب تصريح حول ازدياد معدل انتشار المتسولين في الشوارع، وأكد أنه لا يمتلك المعلومات، لكنه سيطلبها من وزارة الشؤون الاجتماعية، واكب ذلك تأكيده في اليوم التالي بطلبه من الوزارة المعلومات والإحصاءات.

وبعد 28 يوما، وتحديدا في الخامس من سبتمبر، أجريت العديد من الاتصالات ولم يتم الرد من الأمين العام للجنة، وربط تجاهل الرد بعدم تلقيه المعلومات التي ينتظرها من الوزارة، استنادا على الرسالة المبلغة له على جواله بتاريخ 23 أغسطس حيال تأخر رد وزارة الشؤون الاجتماعية.. وجميع هذه المراسلات موثقة بالساعة واليوم.

اليوم

ثمّن جهود الداخلية في مكافحة المخدرات

مجلس الوزراء: إنشاء برنامج وطني لتطوير قطاع الثروة السمكية

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 24 ذو القعدة 1436هـ - 8 سبتمبر 2015م
http://www.alyaum.com/article/4087923

واس ـ جدة

رأس نائب خادم الحرمين الشريفين صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله- الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء، بعد ظهر أمس الإثنين في قصر السلام بجدة. وفي بداية الجلسة، أطلع نائب خادم الحرمين الشريفين المجلس على نتائج زيارة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله- الرسمية إلى الولايات المتحدة الأمريكية التي جاءت انطلاقاً من حرصه -رعاه الله- على التواصل مع قادة دول العالم في كل ما فيه مصلحة وخدمة شعب المملكة العربية السعودية وقضايا الأمتين العربية والإسلامية، وتأكيداً لروابط الصداقة بين البلدين، وبناءً على الدعوة الموجهة من فخامة الرئيس الأمريكي باراك أوباما.

ونوّه نائب خادم الحرمين الشريفين بالعلاقات التاريخية والإستراتيجية بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية وما تشهده من المزيد من التطور في المجالات كافة، مشدداً على تأكيدات خادم الحرمين الشريفين أن المباحثات بين البلدين لا سيّما ما يتعلق منها بالشراكة الإستراتيجية الجديدة للقرن الحادي والعشرين ستسهم -بمشيئة الله- في تعميق العلاقات ومتانتها، وفي تعزيز أواصر التعاون المشترك على النحو الذي يحقق مصلحة البلدين والشعبين الصديقين.

وأوضح معالي وزير المياه والكهرباء وزير الثقافة والإعلام بالنيابة المهندس عبدالله بن عبدالرحمن الحصين، عقب الجلسة، أن مجلس الوزراء أثنى على المباحثات الإيجابية والمثمرة التي جرت بين خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وفخامة الرئيس باراك أوباما رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، مقدراً ما تضمّنه البيان المشترك من تأكيد خادم الحرمين الشريفين والرئيس الأمريكي على أهمية الاستمرار في تقوية علاقاتهما الإستراتيجية بما يعود بالنفع على حكومتيهما وشعبيهما، وما أبداه الرئيس أوباما من إشادة بدور المملكة القيادي الذي تقوم به في العالمين العربي

والإسلامي، وما اشتمل عليه البيان من تأكيدات على أهمية تكثيف الجهود للحفاظ على أمن المنطقة واستقرارها ومواقف تجاه مختلف القضايا التي تهم المنطقة.

وأعرب مجلس الوزراء عن تقديره لما تضمنته كلمة خادم الحرمين الشريفين أمام منتدى الاستثمار الذي أقامه مجلس الأعمال السعودي الأمريكي من تأكيد العزم على وضع الإطار الشامل لترسيخ الشراكة الإستراتيجية بين البلدين وتوطيدها في مختلف المجالات للعقود القادمة -بإذن الله- وسعي المملكة إلى تعزيز مسيرة التنمية المستدامة والمتوازنة، وأنها ستواصل تقوية اقتصادها وتعزيز استقراره وتنافسيته وجاذبيته للاستثمار المحلي والأجنبي، نظراً لما يتمتع به اقتصاد المملكة من مقومات يستطيع بها مواجهة الظروف الاقتصادية والأزمات الإقليمية والدولية وما حبا الله المملكة من مزايا وثروات طبيعية توفر فرصاً اقتصادية واستثمارية كبرى، وما أبداه من تطلع لمشاركة الشركات الأمريكية العالمية بفاعلية في الدخول في هذه الفرص في مختلف المجالات، وتأكيده -رعاه الله- على أن سياسة المملكة باعتبارها منتجاً رئيساً للبترول كانت ولا تزال حريصة على استقرار الاقتصاد العالمي ونموه بما يوازن بين مصالح المستهلكين والمنتجين ويعزز الاستثمار في قطاعات الطاقة المختلفة، وتوجيهه بدراسة كافة الأنظمة التجارية والاستثمارية بالمملكة بغرض تسهيل عمل الشركات العالمية وتقديم الحوافز بما فيها العمل المباشر في الأسواق السعودية لمن يرغب منها في الاستثمار بالمملكة بما يحقق المصالح المشتركة للجانبين.

وبيّن، أن مجلس الوزراء ناقش بعد ذلك آخر المستجدات في المنطقة، وتطور الأوضاع في الجمهورية اليمنية، ورفع في هذا السياق بالغ العزاء والمواساة لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود وسمو نائب خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي ولي العهد -حفظهم الله- في استشهاد عدد من جنود المملكة المشاركين ضمن قوات التحالف لإعادة الأمل في اليمن، كما أعرب عن بالغ العزاء والمواساة لدولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين الشقيقتين في استشهاد عدد من الجنود الإماراتيين والبحرينيين، سائلاً الله عز وجل أن يتغمّد جميع الشهداء بواسع رحمته وأن يسكنهم فسيح جناته.

وأطلع نائب خادم الحرمين الشريفين المجلس على نتائج استقباله للرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية اليمنية، مقدراً ما عبّر عنه فخامته من تثمين لمواقف المملكة الثابتة تجاه اليمن وشعبها، خصوصاً ما يتعلق بدعم الشرعية فيها وتقديم المساعدات الإغاثية والطبية للشعب اليمني، وجدد نائب خادم الحرمين الشريفين حرص المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود على أن يحظى اليمن الشقيق وشعبه بمزيد من الأمن والاستقرار.

وناقش المجلس بعد ذلك جملة من الموضوعات في الشأن الداخلي، وأعرب في هذا السياق عن الشكر والتقدير للجهات الأمنية المختصة ومصلحة الجمارك في متابعة ورصد ومنع محاولات تهريب المخدرات إلى المملكة والقبض على المتورطين في تهريبها ومستقبليها، منوهاً بالتنسيق والتكامل بين مختلف الجهات والحرص على حماية الوطن وأبنائه من آفة المخدرات.

وأفاد المهندس عبدالله بن عبدالرحمن الحصين أن مجلس الوزراء اطلع على الموضوعات المدرجة على جدول أعمال جلسته، ومن بينها موضوعات اشترك مجلس الشورى في دراستها، وقد انتهى المجلس إلى ما يلي:

أولاً:

وافق مجلس الوزراء على تفويض معالي وزير المالية -أو من ينيبه- بالتوقيع على مشروع اتفاقية بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية الجابون لتجنب الازدواج الضريبي في شأن الضرائب على الدخل ولمنع التهرب الضريبي، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقّعة لاستكمال الإجراءات النظامية اللازمة.

ثانياً:

وافق مجلس الوزراء على تنظيم الهيئة السعودية للمقاولين، وقيام معالي وزير التجارة والصناعة بتشكيل أول مجلس إدارة للهيئة على أن يكون أعضاؤه من المهتمين بمهنة المقاولات.

ثالثاً:

وافق مجلس الوزراء على تفويض معالي وزير الاتصالات وتقنية المعلومات -أو من ينيبه- بالتباحث مع الجانب الصربي في شأن مشروع مذكّرة تفاهم للتعاون في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات بين وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة العربية السعودية ووزارة التجارة والسياحة والاتصالات في جمهورية صربيا، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقّعة لاستكمال الإجراءات النظامية.

رابعاً:

بعد الاطلاع على المعاملة المرفوعة من وزارة العمل، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (47/91) وتاريخ 1436/8/28هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على مذكّرة تفاهم في مجالات العمل بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية، الموقّع عليها في مدينة الرياض بتاريخ 1436/3/22هـ.

وقد أُعد مرسوم ملكي بذلك.

خامساً:
وافق مجلس الوزراء على إعادة تشكيل مجلس إدارة صندوق التنمية الزراعية لمدة (ثلاث) سنوات، ليكون المجلس برئاسة وزير الزراعة وعضوية كل من: مدير عام الصندوق (نائباً للرئيس)، وعبدالله بن عبدالعزيز العسكر (ممثلاً لوزارة المالية)، والدكتور فيصل بن سلطان السبيعي (ممثلاً لوزارة الزراعة)، والدكتور محمد بن إبراهيم السعود (ممثلاً لوزارة المياه والكهرباء)، والدكتور فهد بن عبدالله الدوسري (ممثلاً لمؤسسة النقد العربي السعودي)، والدكتور عبدالرحمن بن سليمان الطريقي والدكتور محمد بن يحيى الصيادي والدكتور أحمد بن صالح الصالح والدكتور عبدالله بن سعيد كدمان السرحاني والأستاذ خالد بن محمد العبودي (أعضاء من ذوي الخبرة والاختصاص).
سادساً:
قرر مجلس الوزراء الموافقة على إنشاء برنامج وطني لتطوير قطاع الثروة السمكية في المملكة، تتولى وزارة الزراعة إدارته بالتنسيق مع من تراه من الجهات ذات العلاقة.
واطلع مجلس الوزراء على تقريرين سنويين للهيئة السعودية للحياة الفطرية ووزارة الشؤون البلدية والقروية، عن عامين ماليين سابقين، وقد أحاط المجلس علماً بما ورد فيهما ووجه حيالهما بما رآه.

اليوم

حصر وتشخيص الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة في النعيرية

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 24 ذو القعدة 1436هـ - 8 سبتمبر 2015م
http://www.alyaum.com/article/4087939

بدر الدوسري - النعيرية
شكل مكتب التعليم بالنعيرية لجنة متخصصة لحصر الأطفال الذين يشتبه بوجود إعاقات لديهم، وذلك بهدف تشخيصهم وتحديد المسار المناسب لهم، وتوجيه أولياء أمور الطلاب إلى المكان التعليمي المناسب لكل طفل في سن المدرسة، حسب أنظمة وزارة التعليم، حيث استقبل مكتب التعليم بمحافظة النعيرية الحالات وقام بحصرها، وذلك بعد تحديد موعد الاستقبال لها على حساب المكتب في تويتر، وقامت الإدارة العامة للتعليم بالشرقية ممثلة بإدارة التربية الخاصة بتكليف أخصائي نفسي لتشخيص الحالات وتحديد نوع الإعاقات التي يعاني منها الأطفال من أجل توجيههم مبكرا ، وذلك لعدم وجود أخصائي نفسي بالتعيرية. وذكر مدير مكتب التعليم بالنعيرية سرور الحربي، أن هذه الخطوة تأتي حرصاً على استفادة الأطفال من برامج التربية الخاصة التي تتوافر بقطاع النعيرية والعمل على فتح البرامج غير المتوافرة اتي تخدم هذه الفئة وتقديم الخدمة التعليمية.
من جهته، طالب أولياء أمور الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة إدارة التعليم بضرورة وسرعة توفير جميع المتخصصين لخدمة أبنائهم من أخصائي نفسي لتشخيص الحالات وأخصائي نطق وتخاطب من أجل تقديم الخدمات لهذه الفئة في مكان سكنهم، حيث إن عددا من الأطفال وأولياء أمورهم يتأخرون كثيرا في التشخيص وتحديد المكان التعليمي المناسب لهم عند سن المدرسة، بسبب عدم وجود مركز للتربية الخاصة يقوم بخدمتهم وتشخيصهم، مما يضطرهم للانتظار في قوائم الانتظار بمراكز الدمام غير المخصصة لهم أو إبقاء أبنائهم في المنازل ، علما بأن وجود مركز تشخيص لطلاب التربية الخاصة بالنعيرية سيخدم المحافظة والمحافظات المجاورة لها من مثل الخفجي وقرية العليا والمراكز التابعة وسيقلل من المعاناة على هذه الفئة الغالية .

الصحة تواجه الفساد.. كيف؟

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 24 ذو القعدة 1436هـ - 8 سبتمبر 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=27807

سطام المقرن

تضمن التقرير الصحفي الذي نشرته "الوطن" مؤخرا، قيام وزارة الصحة بإصدار ستة قرارات إدارية، وذلك للحد من الفساد المالي والإداري بالوزارة، ومن أبرز هذه القرارات: قيام إدارة المتابعة بالوزارة بالإشراف على إدارات المتابعة بفروع المناطق والمحافظات، وتكليف مدير المتابعة بالمرافق الصحية بترشيح الموظفين وفق آلية معينة، إضافة إلى إعطاء استقلالية أكثر لمديري المتابعة في الفروع والمديريات.

ومما سبق، يتضح أن وزارة الصحة تهدف من قراراتها تلك إلى تفعيل إدارة المتابعة من خلال توسيع صلاحيتها بالإشراف على الفروع، إضافة إلى رفع كفاءة منسوبي هذه الإدارة، لكن السؤال المطروح هنا: ما تأثير تلك القرارات على جهود مكافحة الفساد في الوزارة؟.

قبل الإجابة عن السؤال السابق، من الضروري في البداية أن نتعرف على المهام الرئيسة لإدارة المتابعة، والإشكالات التي تواجهها على أرض الواقع، فقد حددت اللجنة العليا لإصلاح الإدارة عدة مهام للمتابعة في كل وزارة حكومية منها ما يلي:

•تهدف إدارة المتابعة إلى منع وقوع الأخطاء والانحرافات داخل الجهاز الإداري للوزارة والقيام بعمليات التفتيش المفاجئ على وحدات الوزارة الإدارية والمالية للكشف عن الثغرات والمخالفات واتخاذ ما يلزم بشأنها.

•مراقبة سير العمل في الجهاز والوحدات التابعة له للتأكد من مطابقته للأنظمة واللوائح والإجراءات المعتمدة.

•القيام بإجراءات الرقابة والتحريات اللازمة في مختلف أقسام الجهاز، وما يرتبط به من وحدات للتأكد من سلامة العمل وترشيد الأداء.

•متابعة سير أعمال الجهات المتعاقدة مع الجهاز وفق العقود المبرمة معه، وتحديد وتشخيص المعوقات التي تواجه تنفيذ المشروعات، وتحديد الانحرافات وتقديم الحلول والمعالجات المناسبة لها.

والمهام السابقة في الحقيقة لإدارة المتابعة غير مفعلة في العديد من الوزارات الحكومية، ومن بينها وزارة الصحة نفسها، فقد أصبح دورها الأساسي يتمثل فقط في عملية الرقابة على حضور وانصراف الموظفين، وإجراء التحقيقات الإدارية التي يطلبها الوزير أو الرئيس الإداري.

وليس هذا وحسب، بل إن بعض إدارات المتابعة في الجهات الحكومية، سحبت منها صلاحية الرقابة على الحضور والانصراف، خاصة بعد تطبيق نظام البصمة الإلكترونية، وإسنادها إلى إدارات أخرى تنفيذية مثل شؤون الموظفين، أما فيما يتعلق بالتحقيقات الإدارية فإن منسوبي إدارة المتابعة في الغالب ضعيفو التأهيل ولا يتم تدريبهم بالشكل المطلوب.

هذا إضافة إلى أن إدارة المتابعة قد تكون مخترقة من قبل بعض كبار الموظفين بالرغم من ارتباطها التنظيمي بالوزير مباشرة، أو بالمسؤول في الجهة الحكومية، ونتيجة لهذا التدخل فقدت الإدارة استقلاليتها، وأصبحت أداة قمع بيد الرئيس أو المدير الإداري عند مواجهة خصوم الإدارة.

ومما زاد في الطنبور نغمة، صدور اللائحة الموحدة لوحدات المراجعة الداخلية في الجهات الحكومية، والتي أصابت إدارات المتابعة في مقتل، وذلك لازدواجية المهام بين الإدارتين، والتي أدت إلى تهميشها حتى أصبحت المتابعة من إدارات المنفى البيروقراطي، والموظفون غير المرغوب فيهم لأي سبب من الأسباب، يتم نقلهم إلى هذه الإدارة، إما كعقاب مقنع أو مستتر أو الحد من صلاحيات بعض الموظفين.

وتأسيسا على ما تقدم، فإن قرارات وزارة الصحة الخاصة بتفعيل إدارة المتابعة، هي في رأيي عبارة عن قرارات تنظيمية شكلية، وليست جوهرية، ولا تعالج الضعف الرقابي في الوزارة، وبالتالي عدم فعالية جهود مكافحة الفساد عموما.

فوزارة الصحة ما زالت تنتهج الرقابة التقليدية القديمة، وكما يسميها خبراء الإدارة "مثلها مثل قائد السفينة، لا يمكن ولا يصح أن يترك عملية الرقابة حتى يكتشف أنه ضاع أو تاه، إنه يجب أن يتأكد أن سفينته في طريقها إلى الهدف المحدد لها بالكفاءة المطلوبة."

وعلى هذا الأساس، هل تستطيع وزارة الصحة أن تعرف إذا كانت قد حققت أهدافها؟ وهل تستطيع أن تعرف المشكلات التي تعترض تنفيذ خططها على أرض الواقع؟ وهل تستطيع تشخيص مشكلاتها وبالتالي علاجها؟

كثيرا ما نسمع عن وجود اختلاسات مالية في المرافق الصحية، وعن وجود تلاعبات في العقود والمشروعات، غير الواسطات والمحسوبيات، وتردي الخدمات الصحية، كان آخرها خبر مباشرة سبع جهات رسمية التحقيق في مخالفات إدارية ومالية وجنائية رافقت إجراءات مكافحة فيروس كورونا.

أستطيع القول إن الرقابة في وزارة الصحة هي رقابة بيروقراطية تعتمد على الإجراءات كأهداف رئيسية لها، كما تعتمد على هرمية السلطة والتوثيق الرسمي، ونظم المكافآت من أجل التأثير في سلوكيات الموظفين، ومن بين ذلك تفعيل إدارة المتابعة التي عادة ما تكون وظيفتها التفتيش على الحضور والانصراف في الإدارات الأخرى.

وتأتي الرقابة البيروقراطية في وزارة الصحة في ظل تضخم الهيكل التنظيمي لها، ولعلي لا أبالغ إن قلت إن إدارة عامة واحدة تمثل وزارة بذاتها مع وجود آلاف الموظفين الذين يعملون بها، ناهيك عن المديريات والمستشفيات، فهناك إدارة التموين الطبي، وإدارة المختبرات، وإدارة المستشفيات.. الخ، وجميع هذه الإدارات تمارس الرقابة التقليدية القديمة، ولهذا فقدت وزارة الصحة التحكم والسيطرة، وما عادت تستطيع الإشراف على فروعها ومرافقها حتى داخل الوزارة نفسها!

ولهذا حاولت الوزارة بأن تكون الرقابة لا مركزية في ظل التضخم الإداري والبشري، من خلال تفويض بعض الصلاحيات للمديريات والمستشفيات ووكلاء الوزارة، ولكن بأسلوب الرقابة القديمة أيضا، فاستفحلت الأمور، والوزارة لا تدري!

هناك كميات هائلة وضخمة من التقارير والبيانات المالية والإدارية التي تصل إلى مكتب الوزير، من الوكلاء ومن المديريات ومن اللجان المختلفة، ولكن من يعلم ما مدى مصداقية هذه التقارير وإمكانية الوثوق بها؟.. هنالك خطط استراتيجية متعددة وخطط تشغيلية مرتبطة بها، ولكن من يعلم أن ما يحدث مطابق لما تقرر تحقيقه؟.. هناك حالات وقضايا فساد، ولكن من يعلم ما أسبابها وكيف حدثت؟

والإجابة عن الأسئلة السابقة تحددها معايير قياس الأداء في خطط الوزارة.. إن وجدت! وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية بها.. إن تم القيام بها!.

خروتشوف وزوج المواطنة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 24 ذو القعدة 1436هـ - 8 سبتمبر 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150908/Con20150908795180.htm

سعيد السريحي

ميز نظام الإقامة من يكون متزوجا من مواطنة سعودية عن غيره من غير السعوديين المقيمين للعمل في المملكة بأن اعتمد كتابة «زوج مواطنة» في خانة «العمل» وهو ما يعني أن كفالته مبنية على هذه العلاقة الأسرية التي لا تجعله مكفولا من جهة عمله ولا تجعل جهة عمله مسؤولة عن إقامته، وهي ميزة تحميه من تحكم جهة عمله في صلاحية إقامته واستحقاقه لها إن شاءت جددت عقده وإن شاءت أنهت ذلك العقد وأرجعته إلى البلد الذي استقدمته منه.

غير أن المشكلة التي تترتب على ذلك أن علاقة ذلك الزوج بعمله تظل علاقة غائبة، فالوثيقة الأساسية والمعتمدة والمتمثلة في الإقامة لا تحمل أي إشارة إلى عمله مما يجعله عاجزا عن تمثيل جهة العمل تمثيلا كاملا حتى لو كان رئيسا للشركة التي يعمل لديها.

ووضع عبارة «زوج مواطنة» في المكان الذي جرت العادة على أن يوضع فيه مكان العمل يذكرنا بتلك القصة الطريفة التي تتحدث عن زيارة الرئيس السوفييتي نيكيتا خروتشوف لبريطانيا وكان في استقباله عدد من المسؤولين البريطانيين وعلى رأسهم الأمير فيليب زوج ملكة بريطانيا والذي تم تقديمه لخروتشوف باعتباره «زوج الملكة» فسأل خروتشوف بسخريته المعهودة: وماذا يعمل؟ فكرروا عليه: زوج الملكة، وعندها قال خروتشوف: أعرف هذا ولكن ماذا يعمل في النهار؟.

لذلك كان من الأولى أن يكون مكان عبارة «زوج مواطنة» هو الحالة الاجتماعية، أما خانة العمل فتكون لطبيعة عمله مهندسا أو مدرسا أو طبيبا أو مزارعا، وذلك كي نعرف ماذا يعمل في النهار كما قال خروتشوف.

الانتخابات البلدية

تصاعد وتيرة قيد الناخبين قبل أسبوع من ختامها

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 24 ذو القعدة 1436هـ - 8 سبتمبر 2015م
http://alhayat.com/Articles/11033152

الجوف - صالح الحجاج { الرياض - «الحياة «

انضم 945 ناخباً وناخبة أمس إلى قوائم الناخبين في 32 مركزاً انتخابياً داخل المدينة المنورة، منهم 98 امرأة.

كما سجّلت الدوائر الانتخابية في المدينة المنورة مرشَّحَين، إضافة إلى خمس مرشحات لعضوية المجلس البلدي. فيما شهدت المراكز محافظات المنطقة تصاعد وتيرة قيد الناخبين، إذ سجلّ 1888 ناخباً أسماءهم أول من أمس، في مقابل 407 ناخبات، إضافة إلى 6 مرشحين.

وتسير العملية الانتخابية في منطقة المدينة المنورة بـ«انسيابية» في تسجيل الناخبين والمرشحين، من خلال استخدام التقنيات الحديثة التي تم توفيرها في المراكز الانتخابية كافة، وتتولى «لجنة الانتخاب» في كل مركز انتخابي قيد وتحديث بيانات الناخبين، وتسجيل المرشحين.

وتتابع اللجنة المحلية للانتخابات العملية الانتخابية بمختلف مراحلها، وفقاً لمراحل ومواعيد الانتخابات المحددة.

وفي الجوف، بلغ إجمالي عدد الناخبين والناخبات حتى يوم أمس 12.065 ناخباً وناخبة، منهم 4069 ناخبة. فيما بلغ عدد المرشحين والمرشحات 213، منهم 15 مرشحة. وأكد رئيس اللجنة المحلية للانتخابات أمين الجوف المهندس عجب القحطاني، أهمية تسجيل قيد الناخبين لممارسة المواطن حقه بالمشاركة في التصويت يوم الاقتراع، لتسهيل إجراءات عملية قيد الناخبين والناخبات. وأشار القحطاني إلى أن عدد الناخبين والناخبات في تزايد، متوقعاً زيادة الأعداد بشكل كبير خلال الأيام المقبلة.

وفي القصيم، أوضح المركز الإعلامي في اللجنة المحلية للانتخابات البلدية أنه تم تسجيل أكثر من 17 ألف ناخب و3 آلاف ناخبة، و436 مرشحاً، و52 مرشحة حتى نهاية أول من أمس، مشيراً إلى أنه أعد في المنطقة 56 مركزاً انتخابياً رجالياً، و30 مركزاً انتخابياً نسوياً، لتقديم خدمات قيد الناخبين وتسجيل المرشحين.

وتواصل المراكز الانتخابية في محافظة وادي الدواسر أعمالها لتسجيل المرشحين والمرشحات للانتخابات البلدية في نسختها الثالثة، الذين بلغوا حتى أول من أمس 17 مرشحاً، بينهم امرأة، يطمحون في الحصول على عضوية المجلس البلدي.

كما استمرت عملية قيد الناخبين والناخبات في هذه المراكز، وبلغ عددهم حتى يوم أمس 725 ناخباً، و25 ناخبةً، فيما تتوقع اللجنة المحلية للانتخابات استمرار توافد المواطنين والمواطنات على المراكز الانتخابية التي لا تزال تباشر أعمالها اليومية، والمعنية بتقديم الخدمة المتكاملة لجميع المواطنيـــن والمواطنـــات الذين يتقدمون لقيد أسمائهم وبياناتهم، ناخبين وناخبات، أو المسجلين مرشحين ومرشحات، حتى انتهاء مدة التسجيل الخاصة بالناخب والناخبة والمحددة بالأول من شهر ذي الحجة المقبل، على أن تواصل المراكز عملها الخاص بتسجيل المرشحين والمرشحات بعد ذلك، وحتى انتهاء فترة التسجيل المقررة في الرابع من الشهر ذاته. وفي جازان، زار أمين المنطقة محمد الشايع، والمدير العام للمجالس البلدية في وزارة الشؤون البلدية والقروية رئيس اللجنة التنفيذية المتحدث باسم الانتخابات البلدية في نسختها الثالثة المهندس جديع القحطاني أمس، مراكز انتخابية في المنطقة، للاطلاع على سير عمليات الانتخابات في جازان.

وأوضح الشايع أن الزيارة تهدف إلى «متابعة تنظيم عمل المراكز الانتخابية والاطلاع على الإمكانات والتجهيزات التي تم توفيرها في المراكز، وعلى مركز المعلومات الذي تم تجهيزه في مقر الأمانة والمرتبط مباشرة بمركز معلومات اللجنة العامة للانتخابات في الوزارة، والاطلاع على التجهيزات الداعمة لعمل المركز من أجهزة حاسب وطابعات، إضافة إلى الفريق التقني».

أمير عسير يدعو لبذل المزيد من الجهد لإيضاح عمل المجالس البلدية

استقبل رئيس لجنة الانتخابات والمشايخ والقضاة والمسؤولين

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 24 ذو القعدة 1436هـ - 8 سبتمبر 2015م
http://www.alriyadh.com/1078254

عبدالرحمن القرني - عسير

دعا صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن خالد بن عبدالعزيز أمير منطقة عسير لبذل المزيد من الجهد لإيضاح عمل المجالس البلدية بشكل أوسع. جاء ذلك خلال استقباله أمس بمكتبه بالإمارة أمين منطقة عسير صالح القاضي ورئيس اللجنة التنفيذية للانتخابات البلدية جديع بن نهار القحطاني.

وتحدث «القحطاني» في بداية اللقاء عن عمل المراكز الانتخابية وسير العمل بها، والإقبال الكبير من قبل المواطنين للتسجيل وتقييد أسماء الناخبين، إضافة إلى دخول العنصر النسائي لهذه الدورة، مما كان له بالغ الأثر في فتح باب الترشيح على نطاق أوسع، حيث بلغ عدد المرشحات حتى الآن 700 مرشحة على مستوى المملكة، وأكثر من 55 مرشحة بمنطقة عسير، مما سيشكل نقلة مختلفة في مجال الانتخابات البلدية.

وأوضح أن إجمالي عدد الناخبين المسجلين في سجلات المراكز الانتخابية بمنطقة عسير والمراكز التابعة لها حتى أمس الأول (الأحد) بلغ 15005 بين ناخب وناخبة، موزعين في 99 مركزًا انتخابيًا منها 36 مركزًا نسائيًا.

من جهة أخرى استقبل سمو أمير المنطقة في ضيافة الإمارة بحي السد بأبها مساء أمس الأول، المشايخ والقضاة ومديري الإدارات الحكومية، في جلسة سموه الأسبوعية المعتادة.

وفي بداية اللقاء استعرض مدير عام التعليم بمنطقة عسير جلوي بن محمد آل كركمان جهود المنطقة التعليمية التي تحظى بدعم ومساندة من سمو أمير منطقة عسير، وجهود الإدارة في استقبال العام الدراسي الجاري والتحديات التي تواجه التعليم، مشيرًا إلى أنه يدرس في مدارس المنطقة أكثر من 420 ألف طالب وطالبة في 2500 مدرسة، ويعمل بها أكثر من 70 ألف شخص ما بين رجل وامرأة في كافة المستويات، ولفت آل كركمان إلى أن إدارته تواجه العديد من التحديات التي تشكل حجر الزاوية في مؤسساتنا التربوية ولا يقتصر العمل فيها على التعليم وحده، من خلال تنشئة الطالب والطالبة والعمل الجماعي والمشترك، وتعزيز قيم الدين الفاضلة والوسطية في الدين في نفوس الطلاب من خلال الشراكة مع كافة أفراد المجتمع وخاصة الأسرة، وتعزيز دور الأسرة في مراقبة الأبناء حتى لا يقعوا فريسة في أحضان الفئات الضالة والتطرف والعنف، إلى جانب تنشيط وتفعيل الحوار الطلابي، مشيرًا إلى أنه تم إنشاء مجلس طلابي في كل مدارس المنطقة للمشاركة في العديد من القرارات التي تتخذ على مستوى المدرسة، وتثقيف الطلاب والطالبات بآثار التطرف، وتدريب القيادات التربوية وتقديم البرامج لهم لزيادة فعاليات دورها في تعزيز الوسطية في نفوس الطلاب، ونشر فقه التيسير والتسامح، بالإضافة إلى إيجاد برامج تربوية لحماية الأبناء من الغزو الفكري مع التأكيد على دور التوجيه والإرشاد في هذا الجانب، إضافة إلى تعزيز الانتماء والولاء للوطن، والانتقال من التعليم إلى التعلم من حيث المكان والوقت والشكل، ومنح الأبناء المزيد من الأمل في المستقبل.

وأضاف أن التعليم في هذه المنطقة يواجه تحديًا كبيرًا فيما يتعلق بمدارس الشريط الحدودي، حيث كان لها وضع خاص في عدم التحاق الطلاب بها وتقديم الدعم والمساندة لكافة طلاب وطالبات تلك المدارس، لافتًا إلى أن الإدارة تشرفت بتدشين سمو الأمير فيصل بن خالد للمدرسة الافتراضية مؤخرًا، وهي أول مدرسة على مستوى المملكة العربية السعودية، ويدرس بها أكثر من 1360 طالبًا طالبة في منازلهم، يتم تقديم الدروس ويشاركون مشاركة فاعلة مع معلميهم ومعلماتهم، وحل واجباتهم المدرسية وأداء اختباراتهم، ويعمل بها أكثر من 25 معلمًا ومعلمة، كما تقدّم إلى هذه المدرسة عدد من الطلاب والطالبات من خارج المملكة من الأسر سعودية.

ولفت آل كركمان إلى أنه تم دعم أبناء الشهداء والمرابطين في كثير من البرامج التربوية ولدى إدارة التعليم بالمنطقة، من خلال تقديم كافة وسائل الدعم والمساندة لهم داخل المدارس ليشعروا بعدم فقدهم لذويهم، كما أن إدارة التعليم بعسير حظيت بعدد من الجوائز على المستويات العالمية والمحلية والإقليمية.

لا إلغاء للانتخابات في الحد الجنوبي

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 24 ذو القعدة 1436هـ - 8 سبتمبر 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=234866&CategoryID=5

أبها: محمد آل عطيف،عوض فرحان
أكد رئيس اللجنة التنفيذية المتحدث الرسمي باسم الانتخابات البلدية المهندس جديع نهار القحطاني، أنه لا صحة لما يتم تداوله عن توجه وزارة الشؤون البلدية والقروية لإلغاء الانتخابات البلدية في الحد الجنوبي. وبين في حديثه إلى "الوطن" أن مركزي الموسم والطوال والواقعة في النطاق الأحمر شهدت إقبالا، وأغلقت على الحد الأعلى المقرر، ما شجع الوزارة على افتتاح مراكز أخرى لاستيعاب أعداد جديدة، والحال يشمل مناطق عسير، خصوصا ظهران الجنوب، والربوعة .وأشار القحطاني إلى أن عدد المرشحات في المملكة وصل إلى نحو 700، منهن 60 مرشحة في منطقة عسير، وأن حضور المرأة مشجع، وباستطاعتهن انتخاب مرشح من الرجال، الرجال باستطاعتهم انتخاب مرشحتهن من النساء.
وفي سؤال لـ"الوطن" حول المرأة إن فشلت في الوصول إلى مقاعد المجلس انتخابا، هل سيكون لها نصيب في التعيين؟ أكد القحطاني أنه على يقين أن المرأة ستصل انتخابا وستكون حاضرة، لكن استدرك بقوله إن المعايير الخاصة بالمعينين لم تكتمل بعد، وأنه ومع دخول المجالس البلدية للواقع العملي واجهت عددا من التحديات، منها حداثة التجربة على المجتمع وصعوبات تنظيمية ووظيفية، وتم تجاوز معظم هذه التحديات والصعوبات في ظل النظام الجديد.

حائل تتصدر الناخبين مقارنة بالسكان

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 24 ذو القعدة 1436هـ - 8 سبتمبر 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=234867&CategoryID=5

حائل: فريح الرمالي
فيما انقضى أسبوعان على بدء تسجيل الناخبين في الدورة الثالثة من الانتخابات البلدية، ما زالت منطقة حائل الأولى على المملكة في عدد المسجلين بالانتخابات البلدية مقارنة بعدد السكان، حيث بلغ عدد المسجلين حتى أول من أمس 24135 ناخبا وناخبة، وكانت المنطقة قد تصدرت مناطق المملكة في أعداد الناخبين والناخبات في الدورة الأولى من الانتخابات البلدية. من جهتها، كشفت اللجنة المحلية للانتخابات البلدية بحائل عن أكبر الناخبين وأصغرهم سنا، الذين قيدوا أسماءهم في كشوف قيد الناخبين بالمنطقة، ومنهم المواطن محمد الحطاب "106 أعوام" والمواطن محمود إسماعيل الزبني "101 عام"، والمواطنة لعيبه هزاع الشمري "99 عاما"، ومواطنة أخرى عمرها "96 عاما"، أما الشاب نايف عبدالرحمن الخليوي فيعد أصغر ناخب في الدورة الحالية وسجل بياناته في مركز ابن تيمية بمدينة حائل.
إلى ذلك، أكد أمين منطقة حائل رئيس اللجنة المحلية للانتخابات البلدية المهندس إبراهيم سعيد أبو راس، أن المراكز الانتخابية تشهد إقبالا كبيرا في مرحلة قيد الناخبين وتسجيل المرشحين حتى الآن، مشيرا إلى أنه تم افتتاح أربعة مراكز

جديدة في الدورة الحالية في محافظات الغزالة والحائط والشنان ومدينة تربة بعد أن أقفلت أبواب بعض المراكز الانتخابية أمام الناخبين بسبب اكتمال تسجيل العدد المسموح به والبالغ 3000 ناخب في 13 يوما منذ بداية مرحلة قيد الناخبين، وأضاف أن أكثر من 5080 ناخبة قيدن أسماءهن حتى الآن في 21 مركزا نسائيا، إضافة إلى 18922 ناخبا، وأكثر من 358 مرشحا ومرشحة، من بينهم 34 مرشحة في الأسبوع الأول من تسجيل المرشحين. وتوقع أبو راس أن تشهد الأيام المقبلة افتتاح مراكز جديدة على مستوى مدينة حائل، و17 بلدية مرتبطة نظرا لارتفاع مؤشرات الإقبال التي تشهدها المراكز الانتخابية سواء من الناخبين أو المرشحين.

انتهاء قيد ناخبي المدينة اليوم

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 24 ذو القعدة 1436هـ - 8 سبتمبر 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=234887&CategoryID=5

المدينة المنورة: سعد الحربي
تغلق المراكز الانتخابية اليوم في المدينة المنورة أبوابها بعد 24 يوما من قيد الناخبين "انتهاء المرحلة الأولى فيها" بعد أن بدأت في غرة ذي القعدة واستمرت لـ24 يوما بقرار استثنائي للمدينة ومكة المكرمة، لانشغال الأمانة وموظفيها في أعمال الحج بالفترة المقبلة.
وينهي 23 مركزا اليوم أعمالها بعد انتهاء مهلة تسجيل قيد الناخبين، فيما تستمر محافظات المدينة التسجيل حتى الفترة المتبقية مساواة بباقي مناطق المملكة.
وبدأت اللجنة العامة للانتخابات البلدية في منطقة المدينة المنورة عملها في الدورة الثالثة وفي محصلتها أكثر من 80 ألف ناخب على مستوى الدورتين السابقتين، وأضيف على الرقم السابق خلال فترة التسجيل للساعات الأخيرة من قبل الإغلاق أكثر من 20 ألف ناخب وناخبة على مستوى المدينة ومحافظاتها، حيث قارب رقم عدد الناخبات 3 آلاف ناخبة ترشحن منها 65 سيدة، إذ تفقون سيدات المحافظات على نساء المدينة بالتقييد بالمراكز، بينما قيد الناخبون أسماءهم حتى تجاوزت أعدادهم 18 ألف ناخب ترشح منهم 350 شخصا، في حين ما زالت تتزايد الأرقام في الفترة الأخيرة من التسجيل.

248 مرشحاً و26 مرشحة منذ بدء الانتخابات

تسجيل أول ناخب من ذوي "الاحتياجات الخاصة" بالباحة

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 24 ذو القعدة 1436هـ - 8 سبتمبر 2015م
http://sabq.org/4tGgde

ياسر العتيبي- سبق- الباحة:
شهدت العملية الانتخابية بأحد مراكز الانتخابات بمنطقة الباحة، تسجيل أول الناخبين من ذوي الاحتياجات الخاصة، وذلك ضمن فترة تسجيل المرشحين، والتي شهدت إقبالاً جيداً وسط إجراءات ميسرة من الموظفين المختصين في المراكز الانتخابية، حسب الضوابط والتعليمات المعلنة في المرحلة الثانية من نظام الانتخابات البلدية.

وأبدى سعود الزهراني من ذوي الاحتياجات الخاصة سروره بالمشاركة بمثل هذا المشروع الوطني في تطوير الخدمات، الذي يهدف إلى خدمة الوطن والمواطن مؤكداً على ضرورة مشاركة المواطنين لهذه الانتخابات.
وفي سياق متصل أكد المركز الإعلامي للانتخابات البلدية بمنطقة الباحة أن أعداد المرشحين سجلت ارتفاعاً في 13 مركزاً انتخابياً منذ انطلاق مرحلة تسجيل المرشحين، يوم الأحد الماضي إلى 274 مرشحاً ومرشحة، مبيناً أن المرشحين من الرجال بلغوا 248 مرشحاً، فيما قيدت اللجنة اسم 26 مرشحةً من النساء.
وأوضح رئيس اللجنة المحلية للانتخابات البلدية بمنطقة الباحة المهندس محمد بن مبارك المجلي، استمرار عملية قيد الناخبين إلى نهاية الأول من شهر ذي الحجة في 31 مركزاً انتخابياً موزعة بمنطقة الباحة، داعياً المواطنين والمواطنات المشاركة في هذا المشروع الوطني للمساهمة في تطوير الخدمات البلدية، مؤكداً أن العمليّة الانتخابية تسير وفق الخطط الموضوعة من اللجنة العليا للانتخابات بمتابعة وزير الشؤون البلدية والقروية رئيس اللجنة العامة للانتخابات المهندس عبداللطيف آل الشيخ، الذي يتابع أولاً بأول مراحل العملية الانتخابية.

الأمم المتحدة : الإلمام بالقراءة والكتابة حق من حقوق الإنسان يمكن الأفراد ويؤدي إلى رقي المجتمعات.

المصدر: وكالة الانباء الامراتية الثلاثاء 24 ذو القعدة 1436هـ - 8 سبتمبر 2015م
https://www.wam.ae/ar/news/international/1395285195505.html

أكد بان كي مون أمين عام منظمة الأمم المتحدة أن الإلمام بالقراءة والكتابة حق من حقوق الإنسان يمكن الأفراد ويؤدي إلى رقي المجتمعات مشددا على أنه هو أمر ضروري أكثر من أي وقت مضى مع استعداد الأمم المتحدة لاعتماد خطة عالمية جديدة للتنمية المستدامة.

وقال كي مون في رسالته بمناسبة " اليوم العالمي لمحو الأمية الذي يصادف الثامن من شهر سبتمبر من كل عام - إن خطة عام 2030 خطة طموحة تتوخى تحقيق التحول وهي تهدف إلى القضاء على الفقر والحد من أوجه عدم المساواة وإلى حفظ كوكبنا .. وتتيح مناسبة اعتماد قادة العالم لها لاحقا هذا الشهر فرصة لتجديد الالتزام بالنهوض بمحو الأمية كجزء من السعي الجماعي إلى توفير حياة كريمة للجميع.

وأشار إلى أن عدد الأميين من الكبار في عالمنا يبلغ أكثر من / 750 / مليون شخص - ثلثاهم من النساء .. وهناك نحو / 250 / مليون طفل في سن الدراسة في المدارس الابتدائية تنقصهم المهارات الأساسية للإلمام بالقراءة والكتابة بينما يوجد / 124 / مليون طفل ومراهق خارج المدارس..

موضحا أن جميع هؤلاء أيا كان عمرهم يستحقون أن تؤتى لهم الفرصة لتعلم القراءة.

وأضاف الأمين العام أنه حينما نعطيهم تلك الفرصة سنوجد مجتمعات أكثر إنتاجا واستقرارا وأمنا للجميع .. مهيبا بالحكومات والشركاء بما في ذلك في القطاع الخاص توحيد الجهود في سبيل التوصل إلى كفالة إلمام الجميع بالقراءة والكتابة باعتباره عنصرا أساسيا من عناصر المستقبل الذي نصبو إليه.

كاريكاتير

	المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 24 ذو القعدة 1436هـ - 8 سبتمبر 2015م https://www.aleqt.com/2015/09/08/article_989213.html
	المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 24 ذو القعدة 1436هـ - 8 سبتمبر 2015م http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150908/Cartoon201509086622.htm